آليات صناعة القرار في الجماعة الاوروبية. ويلاحظ ان التعاون السياسي لا يعتبر أحد مؤسسات الجماعة ذاتها، وانما هو الاطار المختص بالنظر الى القضايا الدولية كافة من جانبها السياسي، على وجه التحديد. وبعبارات اخرى، انه اذا كانت الجماعة الاوروبية اطاراً تسعى الى التوحيد الاوروبي في جوانبه الاقتصادية، والقضايا الاخرى ذات الصلة بالابعاد الاقتصادية، فان التعاون السياسي يمثّل الاطار الموازي، في ما يخص جوانب السياسة الخارجية لدول الجماعة[٣]. ومعنى ذلك ان كلا الجماعة الاوروبية واطار التعاون السياسي يعملان في حدود أهداف واحدة، وكأنهما رافدان لحركة التوحيد الاوروبية.

لقد كان المأمول من وراء التعاون السياسي ان يصبح لدول الجماعة «سياسة خارجية موحّدة» تجاه مختلف القضايا التي تؤثر في المصالح الاوروبية[٤]. غير ان تجربة العشرين عاماً المنصرمة من عمر هذا الاطار، لا تنمّ عن تحقق هذا الهدف؛ كما لا يوجد من الدلائل ما يوحي بأن السنوات القليلة المقبلة، بما في ذلك ما بعد العام ١٩٩٢، سوف تشهد السياسة الخارجية الموحّدة لدول الجماعة الاوروبية، الامر الذي انعكس على مستوى اداء التعاون السياسي تجاه القضية الفلسطينية.

وقبل التطرّق الى ما يعانيه التعاون السياسي من مشكلات، وما تركته هذه الظاهرة من انعكاسات على الموقف الاوروبي من قضية فلسطين، ينبغي الاشارة الى ان قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي اطاره الابعاد الخاصة بقضية فلسطين، كانت من أوائل القضايا التي واجهتها الجماعة وهي بصدد تطوير تعاونها السياسي؛ هذا ان لم تكن أولى هذه القضايا على الاطلاق[٥]. ولذا، فان تفحص دور التعاون السياسي الاوروبي تجاه هذه القضية يقدّم مثلاً ناضجاً لطبيعة السياسة الاوروبية الموحّدة، منذ مطلع السبعينات، وآفاقها المستقبلية في السنوات المقبلة.

في ما يتعلق بمشكلات اطار التعاون السياسي، فان أول ما يمكن التوقف عنده هو ان هذا الاطار لا يتجاوز كونه مجرد اسلوب للتشاور وتبادل وجهات النظر والآراء فيما بين حكومات دول الجماعة الاوروبية بخصوص القضايا الدولية. فهو، اذاً، اطار غير ملزم، من الناحية القانونية، وانما يهدف الى بلورة مواقف مشتركة، من طريق التوافق العام. ومثل هذه الوضعية لا تسمح سوى بالتوصّل الى حلول توفيقية غير حاسمة في كثير من الاحيان. يلاحظ، بعد ذلك، كيف ان درجة التباين في قوى الدول الاعضاء في الجماعة، واختلاف روابطها الدولية، وبخاصة مع القوتين العظميين، واختلاف نظرتها الى أهمية التعاون السياسي ذاته، ودوره، ازاء القضايا الدولية، ومدى اقبالها عليه؛ كل هذه الامور مثّلت، ولا تزال تمثّل، عقبات صلبة امام تطور التعاون السياسي في اتجاه انشاء سياسة اوروبية مشتركة. فالجماعة الاوروبية تضمّ مجموعة من الدول المتوسطة، والصغيرة؛ ويعود ذلك الى تباين مستويات القوة بين هذه الدول (جغرافيّاً، وسكانياً، وعسكرياً). وقد نجم عن هذه الوضعية خلافات في المصالح على الساحة الدولية، واختلاف في درجة التغلغل في مختلف القضايا الساخنة على هذه الساحة.

تضمّ الجماعة فرنسا وبريطانيا بتاريخيهما الطويلين في السياسة الدولية، وارتباطاتهما المتعددة العميقة في اقاليم مجاورة، وغير مجاورة، لاوروبا، كالشرق الاوسط (المنطقة العربية) وافريقيا ودول الكومنولث، وملكيتهما للرادع النووي، وتمتعهما بعضوية دائمة في مجلس الامن؛ وهناك دول أخرى، مثل ايرلندا ولوكسمبورغ والدنمارك، اعتادت على دور ضئيل في السياسة العالمية؛ وبين هذين الفريقين تضم الجماعة دولاً ذات فعالية متوسطة، كهولندا وبلجيكا واسبانيا والبرتغال وايطاليا